

وإذ يضع في اعتباره مدى التوجيه لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية، لإزالة في المستقبل القريب^(٨٢).

وقد فتحت بأهمية هذه التدابير تكفل التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، خاصة مع شمول للرعاية الاجتماعية الإنسانية، على مدى هذه السياسات المتكاملة التي تدعم بعضها بعضاً، خاصة الاقتصادية والاجتماعية، يركز على تحسين العائد الاجتماعي.

١ - تطلب إلى الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية المهمة بالأمر أن تتعاون مع اللجنة لتحقيق تلك الغاية وأن تقدم إلى اللجنة، عن طريق الأمين العام، مقترحاتها لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن تتخذ مفاهيم العدالة الاجتماعية كأساس عند إعداد خططها وبرامجها الإنشائية الوطنية، مع إعطاء الأولوية للسعي إلى حل مشاكل المتصلة بالعمالة والتعليم والرعاية الصحية والتعليم، وأن يركز على الرعاية الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة.

٣ - يوصي مجلس الأمن المتحدة ووكالاتها المتخصصة المختصة من أجل أن يحسب عند نظرها في قضايا التنمية الاجتماعية ومبادئ حقوق الإنسان، ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع.

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يولي، في الدراسات والدراسات التي ينفذها، سائر القضايا الدولية للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك اهتماماً شاملاً من الحالة الاجتماعية في العالم، اهتماماً لقضايا العدالة الاجتماعية، خاصة لسبل تحقيق الهدف الخامس.

٥ - يطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية، لدى قيامها في دورتها السنوية، رصد تنفيذ خطط وبرامج العمل لديها، وبصفة خاصة مدى توجيهية المتعلقة بالسياسات والمصالح الإنشائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب، أن تنظر في السبل التي يمكن الكفلة بوضع نهج لتحقيق العدالة الاجتماعية.

الجلسة العامة ١٥

٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

١٩٨٩/٢٢ - حالة الاجتماعية في العالم

١ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، وقراري المجلس ٤٠/١٩٨٧ و٤٠/١٩٨٧، ٥٢ كانون الأول/يناير ١٩٨٧، ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧.

وإذ يدرك الدور الحيوي الذي تؤديه اللجنة في توفير التوجيه ودور التنسيق الذي يتعين أن يؤديه مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، وخاصة دور فريق مع الجريمة والقضاء الجنائي، في تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة والقضاء الجنائي.

١ - يدعو لجنة منع الجريمة ومكافحة الجريمة إلى إيلاء اهتمام خاص في أعمالها لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة؛

٢ - يطلب إلى الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية المهمة بالأمر أن تتعاون مع اللجنة لتحقيق تلك الغاية وأن تقدم إلى اللجنة، عن طريق الأمين العام، مقترحاتها لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة؛

٣ - يطلب إلى اللجنة أن تنظر في الطرق الكفيلة لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، خاصة في الحساب على النحو الواجب آراء الحكومات والمنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، وأن تقدم آراءه إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٢.

الجلسة العامة ١٥

٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٧١/١٩٨٩ - تحقيق العدالة الاجتماعية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٤٩/٤٢ المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨

وإذ يضع في اعتباره تعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب الميثاق باتخاذ إجراءات مشتركة ومفردة لرفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة الظروف للتقدم والتنمية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يضع في اعتباره أنه ينبغي، وفقاً لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي، أن يقوم التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي على أساس احترام كرامة الإنسان وقيمه، وأن يكفل تعهدات حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية^(٨٣).

واقترعاً منه بأهمية زيادة توسع التعاون الدولي والإقليمي وتعزيز التقدم الاجتماعي على المستوى الوطني

(١٩٩٢) - قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٤ (د - ٢٤)، المادة